

بيان ادانة واستنكار

للتفجير الإجرامي الذي استهدف المدنيين في حي الزهراء بمدينة حمص السورية

تلقت المفوضية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الانسان، ببالغ القلق والاستنكار، المعلومات المؤلمة والمدانة، حول قيام مسلحي ما يسمى بتنظيم الدولة الاسلامية "داعش" باستهداف حي الزهراء بمدينة حمص وسط سورية،

بلدة في ظهر يوم السبت تاريخ 12 12 2015 بتفجير ارهابي وقع شرق المشفى الاهلي بأقل من خمسين متر

عبر تفجير سيارة شاحنة صغيرة نوع كيا مفخخة أمام محل لتوزيع الغاز وأدى لانفجار عدد من جرات الغاز، مما أدى الى إلحاق الأضرار المادية الكبيرة بالممتلكات والسيارات والأبنية والمحال المجاورة، وقد اسفر التفجير الإرهابي الى وقوع العشرات بين قتلى وجرحى. وفي حصيلة غير نهائية، وفقا لمصادر محلية في مدينة حمص. فقد بلغ عدد الذين قضوا اكثر من 20 شخصا وعدد الجرحى اكثر من 160 شخصا ومازال بعض الضحايا مجهول الهوية.

وقد عرف من اسماء الضحايا القتلى التالية اسماءهم:

- المهندس هبة سميح ابراهيم
- كارولين بسام السالم
- عناية عباس
- الطفلة لين السليمان
- ثريا الحمدان
- أحمد عبد الله موسى
- فريد حمدان

- حسان فريد حمدان
- نور الدين دردر
- رمضان العبدو
- النقيب إيليا جرجس دعيج
- النقيب غسان فريد حمدان
- الشرطي محمد دربولي
- الشرطي أحمد محمود عباس
- بالإضافة إلى أشلاء تعود لثلاث جثامين مجهولة الهوية

وقد عرف من أسماء المصابين التالية اسماؤهم :

مشفى كرم اللوز:

- امل الصالح - شادية عساف- عفيفة كامل جنود-سلوى محمد ميهوب- سميرة سليمان ديوب- ليليان باسم السالم - شذا احمد العبد الله- بشرى احمد العبد الله- سوزان محمد العبد الله- مرع محمد الحموي- يوسف محمد دحبيش- حسان المدبس- ثروت حيوك- صدقي ثروت حيوك- كريم الصالح-مالك صقر حسن- عيسى عزيز مصطفى-تمام مالك حمزة-رائق ميكائل الجاسم- صالح الخضر-هاني القاسم-سامي سليمان-كامل الرستم-

مركز الشفاء:

- نجوى خضور- لما منصور-روئيل منصور-إبراهيم الحكيم- محمد سلمان-وليد سكاف-

مشفى الزعيم:

- هبة عساف بتول الميوسف- نورا الميوسف- لينا القاسم-شهد حمادي- بتول حمادي- سلمى حمادي- روضة العبد الله- المهام الحايك-عبد الرزاق ياسر الشقيف- إسماعيل سليمان المشاويش-علي بدر الحسين-احمد بدر الحسين-ايمن حمادي- هاشم

صباح- احمد عيسى العبد الله-

مشفى النهضة:

- اميرة وسوف - سمر المصطفى-جهينة ربيع - ريف منير فاتي - جورج إبراهيم- رمضان عيسى الصالح-علي فاضل- أسامة الجمال- رياض مهدي دياب- ايمن محمد رضوان-هاني محمد القاسم-صالح عليان-قصي علي عفيفة- علاء أيوب
- بسام راتب المسالم-محمد زادر خنسا-تمام كامل حمزة-اكرم ذايقة- بشار حمدان-علاء حمدان- سلمان الميوسف- غزوان الشاعر- بشير المضاهر-مضر بدور

- زين الميوسف
- محمد الحموي

- علي
إبراهيم

- محمد
إبراهيم
- محمد عبد الحميد حسين-
علي عواد-

مشفى الأميين:

- هاني القاسم-

مشفى الزهراء:

- ياسمين القاسم-ذارة القاسم-وهيبة محمود مصطفى - روز العبد الله - المهام الجردى- زينة العبد الله- صفاء المرعي-نهلة احمد-رهام الجردى-ديانا سكاف-امل الصالح - لما عباس-يحيى سليمان بشار سليمان-محمد رضوان-صالح الدبس- زياد عجمية- محمد دندل-سرور علان-علي سعود-احمد محمد شناعة-علي شقيف

- اسد شقيف-مجد العلي-بشار احمد-اسد الجردى-ذائر قداح- يوسف العبد الله-عيسى العبد الله- زين العبد الله-موسى القش- يزن مرعي-

إبراهيم
حمدان-ريم حمدان- فريد حمدان-يعرب شقيف- زار المسلمين-فؤاد الميوسف - احمد دربولي- دانيال حمدان-علام أيوب

-سومر المسكري-عبد الله محفوظ- محمد
دريولي- سمير قزق- باسل سليمان-

إننا في المفدالية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الانسان، إذ نعلن عن تضامننا الكامل مع أسر الضحايا والمتضررين، ونتوجه بالتعازي القلبية والحارة لجميع من قضوا، متمنين لجميع الجرحى الشفاء العاجل، ومسجلين إدانتنا واستنكارنا لجميع ممارسات العنف والمقتل والاختيالات والاختفاء القسري أيا كانت مصادرها ومبرراتها. كما نناشد جميع الأطراف المعنية الإقليمية والدولية بتحمل مسؤولياتها تجاه شعب سوريا ومستقبل المنطقة ككل، ونطالبها بالعمل الجدي والسريع للتوصل لحل سياسي سلمي للارزمة السورية وإيقاف نذيف الددم والتدمير.

وإننا ندعو للعمل على:

1) الدوقف الفوري لجميع أعمال العنف والمقتل ونذيف الددم في الشوارع السورية، أيا كانت مصادر هذا العنف وتشريعاته وآيا كانت أشكاله دعمه ومبرراته.

2) العمل الشعبي والحقوقى من كافة مكونات المجتمع السوري، وخصوصا في المناطق ذات الطبيعة السكانية المتنوعة، من اجل مواجهة وإيقاف المخاطر المتزايدة جراء الممارسات العنصرية التي تعتمد التهجير القسري والعنيف بحق بعض السكان الأصليين، والموقوف بشكل حازم في وجه جميع الممارسات التي تعتمد على تغيير البنى الديمغرافية تحقيقا لأهداف ومصالح عرقية وعنصرية وتفتيتية تضرب كل أسس السلم الأهلي والتعايش المشترك.

3) إلغاء كافة السياسات التمييزية ونتائجها، التي مورست بحق جميع المكونات السورية والتي عانت من سياسيات تمييزية متفاوتة والتعويض على المتضررين ضمن إطار وحدة سوريا أرضاً وشعباً.

4) تلبية الاحتياجات الحياتية والاقتصادية والإنسانية للمدن المنكوبة والمهجريين داخل البلاد وخارجها، وإغاثتهم بكافة المستلزمات الضرورية.

5) قيام المنظمات والهيئات المعنية بالدفاع عن قيم المواطنة وحقوق الإنسان والنضال السلمي، بإجتراح السبل الآمنة وابتداع الطرق السليمة التي تساهم بنشر وتثبيت قيم المواطنة والتسامح بين السوريين على اختلاف انتماءاتهم ومشاربهم، على أن تكون ضمانات

حقيقية لصيانة وحدة المجتمع السوري وضمان مستقبل ديمقراطي آمن لجميع أبنائه بالتساوي دون أي استثناء.

إننا في المفدرالية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الانسان، إذ ننظر ببالغ القلق والإدانة والداستنكار للتطورات الخطيرة والمرعبة الحاصلة في سورية، في ظل تواصل نذيف الدم، وتصاعد حالة العنف التدميرية والداستنزاف الخطير لبنية المجتمع السوري وتكويناته. ومع غياب الحلول السياسية المتداولة، بفعل الإمدادات والإرادات العسكرية والسياسية الإقليمية والدولية ودورها في إدارة المصراعات في سورية والتحكم فيها، بانته حالة من القلق الجدي على مصير سورية الجغرافيا والمجتمع، وبرز رعب حقيقي من تدميرها وتمزيق وحدة النسيج المجتمعي، عبر إشعال فتن طائفية ومذهبية وعرقية بين فئات الشعب السوري. مع احتمال انتقال آثار هذه المأساة باتجاه حروب إقليمية مدمرة.

لقد أدى النزاع الدامي في سورية، إلى دمار هائل في البنى والممتلكات العامة والخاصة، وتفتت المجتمعات السكانية وهدم المنازل والمحلات والمدارس والمستشفيات والأبنية الحكومية وتدمير شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي، وأسقط الآلاف من القتلى والجرحى، وأدى إلى نزوح وفرار ولجوء أكثر من سبعة ملايين شخص تركوا منازلهم، من بينهم أكثر من 3 ملايين لاجئ فروا إلى بلدان مجاورة، إضافة إلى الآلاف من الذين تعرضوا للاختطاف والإخفاء والاختفاء القسري.

وعلى الرغم من التشايبكات والتعقيدات المحلية والإقليمية والدولية التي تتحكم بالأزمة السورية، فما زلنا نرى بأن الحل السياسي هو المخرج الوحيد من الطريق العنفي المسدود. كما نعتبر إعلان جنيف قاعدة مقبولة كهكذا حل، عبر توافقات دولية تتيح إصدار قرار دولي ملزم وفق الفصل السادس لميثاق الأمم المتحدة. يتضمن هذا القرار الموقف الفوري لإطلاق النار على كامل الجغرافيا السورية، ووضع آليات للمراقبة والتحقق وحظر توريد السلاح، مع مباشرة العملية السياسية عبر الدعوة لمؤتمر وطني يشارك فيه جميع ممثلي التيارات السياسية والشبابية والنسائية تحت رعاية إقليمية ودولية. بما يؤدي لوضع ميثاق وطني لسورية المستقبل وإعلان مبادئ دستورية، والتوافق على ترتيبات المرحلة الانتقالية، والسير نحو نظام ديمقراطي يقوم على انتخابات تجري وفقاً للمعايير الدولية للانتخابات الحرة والنزيهة.

دمشق 12/12/2015

الهيئة الادارية للفيدرالية السورية لحقوق الانسان

www.fhrs.org

info@fhrs.org